Distr.
LIMITED
Date:

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير
ورشة عمل تدريبية حول
قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وأجندة المرأة والسلام والأمن

التاريخ
٢٢ – ٢٣ نيسان/ إبريل ٢٠٢٤

إعداد ندى دروزه

المحتويات

أولاً: الملخص التنفيذي ٣
ثانياً: المقدّمة ٣
ثالثاً: الجلسة الافتتاحية ٣
رابعاً: الجلسات التدريبية ٤
خامساً: الجلسة الختامية والتوصيات ٥
سادساً: المرفقات ٥

أولاً: الملخص التنفيذي

ضمن جهود دولة الكويت لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عقدت وزارة الخارجية بقيادة السفيرة جواهر الصباح، مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان ورشة عمل لأعضاء اللجنة الدائمة لأجندة المرأة والسلام والأمن ورشة عمل تعريفية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وأجندة المرأة والسلام والأمن. تتضمنت ورشة العمل عروضا قدمتها السيدة ندى دروزه، رئيسة مركز المرأة في الإسكوا تضمنت خلفية عن أجندة المرأة والسلام والأمن وعلاقتها بالإطر الدولية المختلفة. كما تضمنت قراءة متعمقة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ ومحاوره الأربع. وإتاحت ورشة العمل، من خلال عمل المجموعات، للمشاركين والمشاركات الفرصة في الاطلاع على تجارب كل من الأردن والنرويج والإمارات العربية المتحدة في وضع خطط وطنية. واختتمت ورشة العمل بعرض للخيارات المتوفرة في إعداد خطط وطنية.

ثانياً: المقدّمة

لاحقا لطلب الدعم الفني المقدم من دائرة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية في دولة الكويت لدعم الفريق الوطني الخاص بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ واجندة المرأة والسلام والأمن، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ودائرة حقوق الإنسان ورشة عمل تدريبية من أجل تكوين المعرفة والقدرة لدى المشاركين والمشاركات حول القرار ١٣٢٥ وأجندة المرأة والسلام والأمن.

ارتكزت الورشة في انشطتها على عنصرين اساسيين:

١- عنصر نظري من خلال العروض والمناقشات الوثائق الدولية ذات الصلة
٢- عنصر تطبيقي من خلال تمارين جماعية تسمح للمشاركين بالعمل على أمثلة ملموسة بهدف وضع المعرفة المكتسبة من العنصر النظري موضع التنفيذ.

وعُقدت الورشة حضورياً في الكويت، دولة الكويت خلال الفترة ٢٢ – ٢٣ نيسان/ ابريل ٢٠٢٤. شارك في هذا اللقاء ٣٦ من أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ وأجندة المرأة والسلام والأمن ممثلين عن وزارة الخارجية، وزارة الإعلام، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، النيابة العامة، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة. ويوفر الملحق رقم ١ أسماء المشاركين واللجهات المشاركة.

ثالثاً: الجلسة الافتتاحية

أستهلت الورشة التدريبية بترحيب من جانب السفيرة جواهر الصباح، مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان والتي أكدت على اهتمام دولة الكويت بمواكبة العمل على تنفيذ الالتزامات الدولية. وأكدت على أن دولة الكويت ومنذ انضمامها الى مجلس حقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠٢٣ تعهدت بالوفاء التزاماتها الدولية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل على تعزيز دور الأسرة، والمرأة والطفل في المجتمع والتعاون البناء مع مؤسسات المجتمع المدني بالإضافة الى خلق المزيد من الشراكات والتعاون بين دولة الكويت ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وبناء عليه، فدولة الكويت مهتمة بتعزيز العمل في الأطر الدولية ومنها توفير فهم أعمق لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وأجندة المرأة والسلام. ولهذا تأتي هذه الدورة من إيمان راسخ لدى الدولة الكويتية بأهمية دور المرأة في تحقيق السلام والأمن وتتوجه الى أعضاء اللجنة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والتي أنشئت في العام ٢٠٢٤ وتسعى الى تحديد أفضل السبل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ على المستوى الوطني مما سيمهد الطريق لفتح آفاق جديدة لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام وبناء مستقبل أكثر أمانا وازدهارا.

تلا ذلك كلمة السيدة ندى دروزه التي رحبت بالحضور وشكرت السفيرة جواهر الصباح، مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان على مبادرتها بدعوة الإسكوا لتسيير أعمال الورشة التدريبية. وبينت السيدة دروزه أن الإسكوا حريصة على العمل مع الدول العربية لدعم جهودها في تنفيذ الآليات والالتزامات الدولية كأجندة المرأة والسلام والأمن. ولفتت الى أن العمل على إعداد خطة عمل يجب أن يكون منسجمة مع الواقع المحلي لكل بلد ولا تسقط فما ينسجم مع دولة الكويت ما يلتزم باهتماماتها واحتياجاتها. وبينت أن هدف الورشة تعريفي في هذه المرحلة على أمل أن يكون هناك تعاون في المستقبل لمساعدة اللجنة الدائمة على وضع خطة تنفيذية لدولة الكويت.

رابعاً: الجلسات التدريبية

تضمنت ورشة العمل أربع جلسات قدمت خلال يومين. وتضمنت الجلسات عروضاً من قدمتها السيدة ندى دروزه ومناقشة مع المشاركين والمشاركات بالإضافة الى عمل مجموعات.

وفي اليوم الأول قدمت السيدة ندى دروزه عرضا خلال **الجلسة الاولى أجندة المرأة والسلام والأمن** وهدفت الجلسة الى تعزيز معارف المشاركين والمشاركات بالمفاهيم المرتبطة بالنزاعات كالعنف ضد المرأة والعنف الجنسي بينت من خلالها بعض الحالات التي تم ثوثيقها لأشكال من العنف الجنسي ضد المرأة والتي تم ارتكابها خلال النزاعات في بعض الدول منها ليبيا والسودان واليمن. واستعرضت دور مجلس الأمن ضمن المنظومة الدولية والمهام المناطة به ومنها إصداره لقرارات ملزمة ضمن الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة. بالمعايير الدولية لمبدأ المساواة بين الجنسين. من خلال اسلوب العرض والنقاش، تم استعراض مسار تطوير المعايير الدولية من الإعلان العالمي لحقوق الانسان مرورا بمنظومة القانون الدولي لحقوق الانسان ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة وصولا الى اجندة ٢٠٣٠. وعملت الميسرة كذلك على توضيح مفهوم المساواة بين الجنسين، والنماذج المختلفة لمقاربة هذا المفهوم، واهميته في القضاء على الفقر وفي تحقيق التنمية وفي تعزيز العدالة.

ثم طلبت الميسرة من المشاركين والمشاركات الاطلاع على القرار ١٣٢٥ في مجموعاتهم ومناقشة مكوناته الديباجة والمرجعيات ذات الصلة كاتفاقية إلغاء كافة أشكال التميز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وأكدت المجموعات من خلال المناقشة أن أسباب إصدار القرار ترتبط باعتراف المجتمع الدولي بإن المرأة أصبحت هدفا للمقاتلين والعناصر المسلحة وأن العنف الجنسي اصبح أداة من أدوات النزاع. واختتمت الجلسة الأولى بعرض أهداف القرار ١٣٢٥ وخاصة لجهة تحفيز الدول لاتخاذ عدد من الإجراءات المحددة لتعزيز أسس الأمن والسلام، وذلك من خلال دمج منظور المساواة بين الجنسين وقضايا المرأة في عمليات الوقاية من النزاع وبناء السلام وترسيخ الاستقرار.

استكملت السيدة ندى دروزه في **الجلسة الثانية** التعريف **بالمحاور الأربعة التي يتناولها القرار ١٣٢٥.** وهدفت الجلسة الى مناقشة هذه المحاور وهي وقاية المرأة من التأثر بالنزاعات، من خلال تعديل القوانين التميزية وتطوير أنظمة الإنذار المبكر والتثقيف العام ومقاضاة منتهكي حقوق المرأة. وحماية المرأة أثناء النزاعات وبعد انتهائها، وذلك عن طريق تحجيم العنف الموجه ضد المرأة في المجتمعات المحلية ومن قِبل أطراف النزاع أو أطراف فض النزاع. ومشاركة المرأة في اتخاذ مختلف القرارات المرتبطة بالنزاع، مثل السياسة العامة للدولة في وقت السلم والحرب، ومفاوضات صنع السلام والعدالة الانتقالية. وأخيرا، دعم دور المرأة في عمليات الإغاثة والإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار. وتم استكمال الجلسة من خلال عرض القرارات المكملة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ ومناقشة محتوياتها ومن ثم التأكيد في القرار ٢١٢٢ على أهمية إعداد خطط عمل وطنية ومتابعة التقدم المحرز.

في اليوم الثاني من أيام ورشة العمل (الثلاثاء ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٢٤) استهلت الميسرة أعمال الورشة من خلال ملخص لأهمية ومكونات قرار مجلس الأمن والمسؤوليات الخاصة بالدول وبالأمين العام للأمم المتحدة. ومن ثم عرضت الميسرة في **الجلسة الثالثة** التجارب العربية والدولية مع القرار ١٣٢٥ **للتجاوب مع أجندة المرأة والسلام والأمن.** وهدفت الجلسة الى تعريف المشاركين بتآزر قرار مجلس الأمن مع الالتزامات المختلفة للدول سواء اتفاقية إلغاء كافة أشكال التميز ضد المرأة أو إعلان ومنهاج عمل بيجين أو أجندة التنمية المستدامة. وبينت كيف أن عدد من الدول اختار أن يعد خطط تنفيذية. وطلب من المشاركين والمشاركات العمل في مجموعات عمل للإطلاع على تجربة النرويج والأردن والإمارات العربية المتحدة في إعداد خطط وطنية من خلال دراسة هذه الخطط وتبيان أولويات إعدادها وهيكليتها والقضايا التي تركز عليها.

وقامت كل مجموعة بعرض نتائج عملها وإدارت الميسرة نقاش حول الفروقات في الاهتمامات وتبيان أن الدول قد تقدم خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار تهدف الى تبيان التزاماتها عند العمل مع الخارج سواء في بعثات حفظ السلام أو في آليات الأمم المتحدة أو برامج الدعم المقدم للدول. فالنرويج مثلا نظرت في هذه القضايا. أما دولة الأمارات العربية المتحدة فقد كان تركيزها مختلط ومتوازي ما بين الخارج وما بين الداخل لتعزيز واقع المرأة في الإمارات العربية المتحدة. أما النموذج الأردني فهو يتركز على تعزيز واقع المرأة في الداخل في عدد من القضايا.

واختتمت الجلسة بعرض موسع لكيفية تجاوب الدول مع قرار مجلس الأمن وعرض لبعض التجارب الناجحة. وبينت في عرضها الأخير أن الدول تختار ما هو متلاءم معها ومع احتياجاتها عند وضع خطط وطنية.

وفي **الجلسة الرابعة** والاخيرة من أعمال ورشة العمل، عرضت الميسرة لنتائج الدراسة التي قامت فيها الإسكوا لقياس اهتمام الدول العربية (العراق، فلسطين، الأردن، تونس، لبنان، اليمن، والسودان) في المحاور المختلفة للقرار. ووضحت أن معظم الدول العربية اهتمت بشكل أكبر بمحور المشاركة والحماية والوقاية، ولكن معظم الدول لم تنظر في مجور إعادة الإعمار. ثم عرضت الخيارات المختلفة للدول في إعداد خطط وطنية إما موجهة للداخل أو الخارج أو لكليهما. وبينت أن هذا الخيار يرتبط بمدى عمل الدول مع الخارج سواء من خلال تقديم مساهمات في قوات حفظ السلام أو من خلال المساعدات الإنمائية. ونوهت الميسرة أن بعض الدول تختار ادماج قضايا أجندة المرأة والسلام والأمن في خطط مختلفة في حين تختار دول أخرى تطوير خطة منفصلة. وأكدت أخيرا أن خطة العمل الوطنية يجب أن تكون وثيقة حية تأخذ بعين الاعتبار التطورات والقضايا الناشئة التي تسترعي عملا خاصا لمواجهتها كتحديات التغيرات المناخية أو التطرف العنيف.

خامساً: الجلسة الختامية والتوصيات

اختتمت السفيرة جواهر الصباح، مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان الورشة بشكر الإسكوا والسيدة ندى دروزه، مديرة مركز المرأة في الاسكوا، على تيسير اعمال الورشة وأكدت أن التعاون بين دولة الكويت ومنظمات الأمم المتحدة سيستمر في مجالات متعددة وأنهم في وزارة الخارجية يتطلعون للتعاون من الإسكوا على إعداد خطة وطنية خاصة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥. كما أكدت على اهتمامها بفتح مجالات آخرى من التعاون مع الإسكوا في التدريب والعمل مع الجهات المختلفة في قضايا تخص تطوير واقع المرأة في الكويت.

سادساً: المرفقات

لائحة أسماء المشاركين

شارك في ورشة العمل ٣٦ مشارك ومشاركة (٣١ امرأة و٥ رجال) ممثلين لوزارة الدفاع، وزارة العدل، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، أكاديمية سعد العبدلله للعلوم الأمنية ووزارة الأعلام. ويوفر المرفق ١ جدول بأسماء المشاركين والجهات التي يمثلونها

أجندة ورشة العمل

يوفر الملحق ٢ برنامج عمل الورشة

تقييم ورشة العمل

يوفر الملحق ٣ نتائج تقييم المشاركين والمشاركات لورشة العمل وفق نموذج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا.

العروض التقديمية

يوفر الملحق ٤ مجموعة العروض التي تم استخدامها في الجلسات المختلفة.